

المشروعات الصغيرة والمتوسطة آلية مصرية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة



اعداد

هاجر عادل

تحرير

محمد البدوي

المشروعات الصغيرة والمتوسطة آلية مصرية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية- مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 - غير حزبية

لا تهدف الى الربح ويخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة

2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإلكتروني [/https://www.fdhrd.org](https://www.fdhrd.org)



© ALL RIGHTS RESERVED- 2021

FDHRD

المقدمة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم، والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في التنمية المستدامة، من خلال تحسين الإنتاجية، وتوليد وزيادة الدخل، وتوظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، والابتكار والتقدم التكنولوجي، وزيادة القيمة المضافة المحلية، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال، نظرًا للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته، وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى، ولذلك تمثل المشروعات الصغيرة عصب اقتصادات العديد من الدول، منها مصر، باعتبارها قوة ديناميكية لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل خاص، والتنمية المستدامة بشكل عام، يعمل بها جزء كبير من شرائح السكان.

وبالرغم من أن المشروعات الصغيرة تحظى باهتمام ورعاية الدول المتقدمة والنامية، إلا أن منطلق الاهتمام يختلف من الدول المتقدمة عن الدول النامية، فالدول المتقدمة أدركت أهمية هذه المشروعات لما لها من دور في تغذية المشروعات الكبرى والمتوسطة بالمنتجات الوسيطة، أما في الدول النامية يأتي اهتمامها لهذه المشروعات منطلقًا من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، ولإيجاد فرص عمل متزايدة للخريجين.

وفي مصر يتنامى لديها إدراك بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيال توفير الوظائف والنمو الاقتصادي، ولكن مازالت تلك المشروعات تواجه العديد من التحديات منها: ضعف القدرات الفنية والإدارية لدى أصحاب المشروعات، وعدم القدرة على إعداد دراسات جدوى ملائمة، وهيكل إداري وتنظيمي جيد من أجل الحصول على التمويل اللازم، وارتفاع تكلفة الخدمات المالية المقدمة لهذه المشروعات، بجانب إجماع عدد من البنوك عن تمويل قطاع المشروعات الصغيرة لضعف جدارتهم الائتمانية.

ومن خلال هذا التقرير، نستعرض عدة نقاط متعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خصوصًا على مستوى مصر، تتمثل في الآتي:

1. تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة
2. خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة
3. أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
4. أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتنمية المستدامة
5. الجهود المصرية بشأن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة
6. التوصيات

❖ أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

وفقاً لمنظمة العمل الدولية، فقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت. والتي يعمل بها 50 عاملاً على الأكثر، ولا يزيد رأس المال الخاص بها عن 100 ألف دولار.

وتُعرّف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) المشروعات الصغيرة: بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأعباءها طويلة الأجل "الاستراتيجية"، وقصيرة الأجل "التكتيكية"، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 لـ 50 عاملاً.

كما يُعرّف البنك الدولي المشروعات الصغيرة، بأنها المشروعات التي تعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها ما بين 10 لـ 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يزيد فيها عدد العاملين ليتراوح بين 50 و100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة. ولقد وضعت مصر تعريفاً خاصاً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حتى تستطيع التعامل وفقاً لمؤشرات، ومضمونه.

ويعرف قانون المشروعات الصغيرة رقم 141 لسنة 2004 المشروعات الصغيرة، على أنها كل شركة أو منشأة تمارس نشاطاً إنتاجياً أو اقتصادياً، ولا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه، ولا يتجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً. فيما يتعلق بالمنشآت متناهية الصغر فقد عرّفها القانون على أنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً، ولا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه، ويلاحظ من تلك التعريفات، أن المشرع المصري استخدم معيار عدد العمال، وحجم رأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة.

إلا أن البنك المركزي أجرى تعديلاً في هذا التعريف، عام 2017، وأصبح تعريف المشروعات الصغيرة هو كل شركة أو منشأة تمارس نشاطاً صناعياً لا يقل حجم أعمالها السنوي عن مليون جنيه، ولا يتجاوز 50 مليون جنيه. أما المشروعات متناهية الصغر لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي عن مليون جنيه، وسمح للبنوك بتمويل المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة بحد أقصى حجم مبيعات 10 مليون جنيه، وبعدها أقصى عامين من تاريخ المنح دون الحصول على قوائم مالية معتمدة، للتسهيل على مشروعات القطاع غير الرسمي الانضمام للقطاع الرسمي.

فيما حدد قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغيرة الصادر برقم 152 لسنة 2020، تعريفًا واضحًا للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغيرة، فقد جاء تعريفها وفقًا للقانون على النحو التالي:

- **المشروعات المتوسطة:** هي كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوى 50 مليون جنيه، ولا يجاوز 200 مليون جنيه، أو كل مشروع صناعى حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 5 ملايين جنيه، ولا يجاوز 15 مليون جنيه، أو كل مشروع غير صناعى حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 3 ملايين جنيه، ولا يجاوز 5 ملايين جنيه.
- **المشروعات الصغيرة:** هي كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوى مليون جنيه، ويقل عن 50 مليون جنيه، أو كل مشروع صناعى حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 50 ألف جنيه، ويقل عن 5 ملايين جنيه، أو كل مشروع غير صناعى حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 50 ألف جنيه، ويقل عن 3 ملايين جنيه.
- **المشروعات متناهية الصغر:** هي كل مشروع يقل حجم أعماله السنوى عن مليون جنيه، أو كل مشروع حديث التأسيس يقل رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال عن 50 ألف جنيه.

❖ ثانًا: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- **تركيز الإدارة في المالك:** إذ يُعد مالك المنشأة هو مديرها في الغالب، ويتولى العمليات الفنية والإدارية للمشروع، وذلك نظرًا لكونها في الغالب مشروعات أسرية الطابع.
- **انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة، والقدرة على جذب المدخرات:** إذ تعتمد بشكل كبير على مدخرات أصحابها، مما يساهم في الارتقاء بمستويات الإدخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدر جيد للإدخارات الخاصة.
- **المرونة في الإنتاج:** إذ يتم الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساعد على خفض التكلفة الإنتاجية للمشروع، مقارنةً بالمصانع الكبرى، ومن ثم، التي تساعد على تخفيض أسعار منتجات المشروعات وخدماتها، ومن ثم تسويقها بسهولة.
- **تعتبر صناعات مكملة لاحتياجات المشروعات الكبرى، مما يساهم في تكامل العملية الإنتاجية.**
- **الارتباط بالسوق المحلى:** إذ لدى هذه المشروعات القدرة على الانتشار الجغرافى فى أنحاء الدولة، مما يساعد على تخفيف الهجرة من الريف الى المدن والحضر، وتنمية المناطق الريفية النائية.
- **انخفاض الأجور فى المشروعات الصغيرة، وعدم التأثير بالعوامل المؤسسية التى تؤدى الى ارتفاع الأجور فى المشروعات الكبيرة.**

• تعتبر المشروعات الصغيرة بمثابة مراكز تدريب للعمالة، إذ تتمتع المشروعات بوفرة الإمكانيات الفنية، تجعلها بمثابة مرحلة تعليمية وتدريبية لصقل وإعداد العمالة، بإكسابهم المهارات، والخبرات الإدارية والتنظيمية، والتمرس على أنماط التعامل مع مختلف أطراف العمليات الإنتاجية والتسويقية، ومن ثم امداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة.

❖ ثالثاً: أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تنقسم أنواع المشروعات من حيث مجالات العمل، إلى:

1. **المجالات التجارية:** يقصد بها مشروعات تجارة الجملة والتجزئة، والتصدير والاستيراد، وتعبئة السلع، ويقوم ذلك النوع من المشاريع الصغيرة على إعادة الاستثمار لتحقيق الربح، أي الفرق بين سعر البيع والشراء، ويقوم في الأساس على بيع وشراء، وتوزيع المنتجات والسلع المصنعة أو عدة سلع مختلفة ومتنوعة.
2. **المجالات الخدمية:** تشمل الخدمات المصرفية والبنكية، والسياحة، والإصلاح، والدعاية والإعلان، وصناعة السينما، وخدمات الاتصالات، ويهدف ذلك النوع من المشاريع الصغيرة إلى القيام بخدمه كان سيقوم بها العميل بنفسه أو لا يمكنه أن يقوم بها بنفسه، فتقوم المشاريع الخدمية بالقيام بها بدلاً منه.
3. **المجالات الصناعية:** يقصد بها المشروعات الإنتاجية والتحويلية، التي تعمل على تحول المواد الخام إلى منتج نهائي قابل للاستخدام، أو منتج نصف مصنع يكمل إنتاجها بمصنع آخر، مثل: صناعة الألبان، وصناعة الملابس، والأواني الفخارية.
4. **المجالات الزراعية:** يقصد بها مشروعات الثروة الزراعية، والحيوانية، والسمكية، مثل: إنتاج الفواكه، والخضار، وتربية الأبقار والدواجن، ومزارع السمك.

❖ رابعاً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتنمية المستدامة:

تتطلب أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أنها تُعد إحدى اللبانات الأساسية لأي دولة، لتحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع، وهي:

- **الهدف 1:** القضاء على الفقر بجميع أشكاله، الذي نص على ضرورة كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.
- **الهدف 4:** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، الذي نص على أهمية الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة وللمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030، كما

يجب أن تتضمن مهارات ريادة الأعمال التجارية المهارات اللازمة لإجراء المعاملات التجارية الأساسية، وتأسيس المنشآت التجارية وتسوية المنازعات التجارية، ومساعدة المنشآت التجارية على التنافس في الأسواق المحلية والدولية وتنفيذ استراتيجيات لمواجهة الضوابط المالية.

• **الهدف 8:** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، الذي نص على تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.

وتستطيع الدولة من خلال هذه المشروعات أن تجتاز بعض الإشكاليات التي تواجهها، والتي تتمثل في:

1. إتاحة فرص للتشغيل والقضاء على البطالة:

للمؤسسات الصغيرة الأثر الأكبر في توفير فرص عمل جديدة والحد من البطالة، خاصة بين الشباب، نظرًا لكونها مشروعات كثيفة العمالة، وتنوعها يتيح الفرصة للعمالة الماهرة وغير الماهرة. وقد أدركت الدول المتقدمة لأهمية الصناعات الصغيرة، فعملت على دعمها، فعلى سبيل المثال، أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب نحو 84% من العمالة اليابانية، وتساهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني.

كما تعتبر تكلفة خلق فرص العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، متدنية، مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة، إذ تشير بعض الدراسات العالمية، إلى أن تكلفة فرص العمل الدائمة في الصناعات الكبيرة 15 ألف دولار، في حين أن المنشآت الصغيرة تتراوح بين 900 لـ 3000 دولار.

2. الانتشار الجغرافي وخدمة احتياجات قطاعات عريضة من المستهلكين: تقوم هذه المشروعات بتلبية

احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة، نظرًا للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء، كما أنه، بسبب استيعابها للموارد الإنتاجية على مستوى الاقتصاد، تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة، وتعزز المنافسة في السوق المحلي.

3. التجديد والابتكار:

يعتمد التطوير على الإبداع، ليس فقط بتطوير منتج أو خدمة جديدة للأسواق، ولكن أيضًا الاهتمام بالاستثمار المتزامن في تأمين مشاريع جديدة، لذلك كانت المشروعات الصغيرة مصدر من مصادر التجديد

والابتكار ، فالمشروعات الريادية قادرة على سد الفجوة بين المعرفة وحاجات السوق، وهي النقطة المعيارية في عملية تطوير المنتج لتزويد المجتمع بمنتجات إبداعية جديدة.

ومن ثم، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعد مصدرًا للتجديد والابتكار، وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة، إلى جانب محافظتها على الأعمال التراثية الحرفية واليدوية، بجانب مساعدتها للمشروعات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة، كما تدعم أيضًا الصناعات الكبرى باستهلاكها لبعض منتجاتها وتحويلها لشكلٍ آخر يحتاجه المواطن، فضلًا عن مد بعض الصناعات الاستراتيجية والحربية بقطع صغيرة من منتجاتها لإدخالها في بعض منتجاتها المتقدمة، والمعقدة، الأمر الذي يمكّن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسة، ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق.

4. توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة:

تستطيع الدول أن تشجع الاتجاه نحو الريادة في أعمال معينة، مثل: الأعمال التكنولوجية أو تشجع التوجه نحو مناطق معينة، وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية لأصحاب المشروعات الصغيرة والريادية لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

ولدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الأقاليم، ما يساعدها على توزيع الدخل بينها، وبالتالي التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية، والحد من الهجرة الريفية نحو المدن، وكذلك الحد من البطالة، وتحقيق استخدام أمثل للعمالة.

5. تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة:

تستطيع المشروعات الصغيرة المساهمة في تنمية الصادرات، ومن خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها، حيث يمكن أن تعتمد عليها المشروعات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها؛ مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المشروعات الكبيرة، وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

6. العمل على تنويع الهيكل الاقتصادي:

تُسهم هذه المشروعات في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف زيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، فضلًا عن تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التركز العمراني والتحضر الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.

7. تعظيم العائد الاقتصادي:

على الرغم من أن إنتاجية العامل في المشروعات الكبيرة أعلى منها في المشروعات الصغيرة، وقد يعود ذلك إلى اعتماد المشروعات الصغيرة على تقنيات إنتاج غير متقدمة وكثيفة الاستعمال للعمل، ورغم ذلك، نجد أنه عند ربط وجمع رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي، سيظهر أن المشروعات الصغيرة هي الأكفأ من حيث تعظيم الفائض الاقتصادي لوحدة رأس المال، ورأس المال المستثمر.

وتساهم المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، وكذلك بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، مثل الولايات المتحدة، التي تساهم هذه المشروعات بنسبة 51% من إجمالي الناتج المحلي، وإنجلترا بنسبة 85%.

كما يعتبر الاتجاه نحو الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عاملاً من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة أثناء الأزمات، وفي فترات عدم الاستقرار والركود التي يشهدها الوضع الاقتصادي من وقتٍ لآخر.

8. إمكانية استغلال المخلفات الزراعية والصناعية، الأمر الذي يساهم في عدم تلوث البيئة، فضلاً عن إنتاج

سلعاً صديقة للبيئة، بالإضافة إلى استخدامها غالباً موارد متجددة لضمان الاستمرارية، ومن ثم، فإنها تدعم مبدأ الاستخدام الرشيد للموارد.

❖ واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

• **على مستوى عدد المشروعات:** تُعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها، إذ يبلغ عدد هذه المشروعات حوالي 2,45 مليون مشروع، حيث يضاف سنويًا نحو 39 ألف مشروع في المتوسط، ونحو 85% من تلك المشروعات تصنف على أنها مشروعات متناهية الصغر، بينما 14% منها مشروعات صغيرة، ونحو 2% فقط مشروعات متوسطة، وفقاً لإحصاءات عام 2019، بينما كانت تلك النسب مختلفة في السنوات السابقة، إذ بلغت نسبة المشروعات متناهية الصغر نحو 97% من إجمالي المشروعات العاملة، يليها المشروعات الصغيرة بنسبة 3%، مع تراجع شديد للمشروعات المتوسطة.

• **الهيكل القانوني:** تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة رئيسية على الملكية الفردية (التي تمثل ما يقارب 60% من إجمالي عدد المؤسسات)، نظراً لسهولة تأسيسها.

• **التوزيع الجغرافي:** تميل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التركز في المحافظات الثلاث: الشرقية والقاهرة والغربية. ويفسر هذا بإقدام الشركات على اختيار هذه المحافظات، نظراً لتطورها الحضري والبنية التحتية المتوفرة فيها، والمتمثلة بشبكة طرقات ووسائل نقل تسهل نقل البضائع بشكل سلس، مما يؤثر بدوره

على إنتاجية المؤسسات ووصولها لعدد أكبر من العملاء، كما جاء التوزيع الجغرافي لتمويل المشروعات 44% قبلي، 38% بحري، 13% حضري، و5% حدودي.

• العائد على مبيعات المشروعات الصغيرة:

تصنف المشروعات الأعلى من حيث العائد على المبيعات في الغالب على أنها المشروعات الأكبر حجمًا سواء من حيث عدد العمال أو حجم رأس المال، فنحو 50.4% من تلك المشروعات العائد على مبيعاتها يصل إلى نصف مليون جنيه سنويًا.

وتساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بحوالي 80% من الناتج المحلي في مصر، ووفقًا للبنك المركزي المصري، فإن الصناعات التحويلية تتجه إليها النسبة الأكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بواقع 51% منها، ويليهما الشركات العاملة في مجال تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 40%، وباقي الشركات الصغيرة والمتوسطة موزعة على قطاع السياحة والتشييد والبناء والصحة والزراعة وغيرها، وتوفير فرص عمل جديدة، بما يعادل 2.2 مليون فرصة عمل

فيما يلي بعض الأمثلة الخاصة بالمشروعات الصغيرة الناجحة في مصر:

- 1) مشروع بيع الأجهزة الإلكترونية: عوضًا عن إلقاء الأجهزة المستخدمة في صناديق القمامة يمكن القيام ببيعها بأسعار بسيطة بعد القيام بإعادة صيانتها، ويُعد ذلك المشروع من المشاريع المربحة بشكل كبير.
- 2) مشروع إنتاج أكواب ورقية: يُعد من المشروعات الصغيرة البسيطة الناجحة، خاصةً بعد أن ازداد معدل استعمال الأكواب المصنوعة من الورق وارتقاع الطلب عليها، بعد انتشار فيروس كورونا.
- 3) مشروع تجارة ملابس: انتشر ذلك النوع من المشروعات في الفترة الأخيرة، فقام العديد من الأشخاص ببيع الملابس المستعملة والجديدة، من خلال صفحات الإنترنت المختلفة، ومواقع التواصل الاجتماعي بجانب المحلات.
- 4) مشروع تصنيع شموع: وبيعه سواء إن كان في محل خاص أو عبر الإنترنت.
- 5) مشروع شراء أثاث مستعمل وتجديده: من خلال شراء الأثاث المستعمل وتجديده يدويًا، فلا يتطلب المشروع رأس مال كبير، ولكن يتطلب الإبداع في تجديد قطع الأثاث لتصبح مبهرة في شكلها النهائي.
- 6) مشروع فتح مطعم وجبات سريعة: يُعد من أشهر أفكار المشروعات الصغيرة في مصر، ويوجد من يقومون بإتاحة وجبات طعام منزلية، من خلال تحضيرها من المنزل، وتوفير خدمة توصيل تلك الأطعمة.
- 7) مشروع جمعيتي: يعتبر أحد أحدث المشروعات الصغيرة، الذي يقوم أساسًا على بيع السلع التموينية للمواطنين المستهلكين، عبر تبديل نقاط الخبز، ويتحقق الربح عن طريق حصول تاجر التموين على نسبة ربحية، على كل بطاقة تموين يقوم بصرفها.

8) مشروع الصابون السائل: يعتبر من المشروعات الصغيرة التي تلقى رواجًا كبيرًا في مصر، فهو يحقق ربحًا ماديًا جيدًا، مقابل خامات بسيطة وسهلة في التنفيذ، كما أنه يمكنه التنفيذ بالمنزل. فالأمر بسيط يتمثل في إحضار الأدوات والأواني البلاستيكية لتعبئة الصابون، وبيع المنتجات بمنافذ بيع مختصة بذلك أو للمحيطين.

9) مشروع الإكسسوارات: يُعد من أبرز المشروعات الصغيرة التي تمتاز بقلّة تكاليف خاماتها، فخاماتها متوفرة بالسوق، ويمكن الحصول عليها بسهولة، كما يمكن معرفة التصاميم المختلفة، مع وضع بعض اللمسات الإبداعية ومن ثم تسويقها عبر الإنترنت لجمع أكبر عدد من العملاء.

10) مشروع تجارة الأعلاف: يعتبر من أبرز وأحدث المشاريع التي تم انتشارها مؤخرًا بمصر، إذ يتم الاتقاق مع المصانع الكبرى، وبيع الأعلاف لها بالجملة، مقابل حصول المصنع على ثمن مميز.

❖ التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- مشكلة التمويل:

حيث تعتبر البنوك تمويل تلك المشروعات الصغيرة مرتفعة المخاطرة ومنخفضة الجدارة الائتمانية، خاصة في ظل عدم امتلاك معظمهم لسجلات ضريبية، وأوراق رسمية مسجلة لمشروعاتهم. وفقًا للبنك المركزي المصري، فإن 66% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة لديها مشاكل في التعامل مع المصارف، تتمثل في ارتفاع الفوائد والعمولات والمصاريف الإدارية، و61% تتمثل في كثرة الضمانات المطلوبة، و53% في طول الإجراءات وصعوبتها، و37% في كثرة المستندات المطلوبة.

- مشكلة تسويق المنتجات (داخليًا وخارجيًا):

تكمن صعوبة التسويق الداخلي في صغر حجم السوق، أو انعدام الإمكانية على التسويق بالشكل المناسب.

أما بالنسبة إلى التسويق الخارجي، أي التصدير إلى الخارج، فإنه مهمة ليست سهلة، وتتطلب الكثير من الإمكانيات والمهارات، وكذلك المعلومات حول أذواق المستهلكين في الخارج، ومستويات الأسعار ومستوى الجودة والنوعية المطلوبة للتصدير، هذا إلى جانب تدني المستوى التكنولوجي للعديد من المنتجات لدى المشروعات الصغيرة، يضاف إلى ذلك عدم القدرة على منافسة المنتجات المستوردة ومنتجات المشروعات الوطنية الكبير.

- النظام الضريبي والتأميني غير المحفز: حيث ترتفع سعر الضريبة حتى للشرائح ذات الدخل

المنخفضة، فضلًا عن تراكمها أحيانًا لسنوات دون تحصيلها، مما يزيد من صعوبة تسديدها من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة، وكذلك ارتفاع رسوم الاشتراك في التأمينات الاجتماعية.

- **نقص الدعم الفني والتدريبى والتكنولوجى:** حيث تتواضع التكنولوجيا المستخدمة فى تلك المشروعات، وعدم توافر المواصفات الفنية المطلوبة فى منتجات تلك المشروعات، ونقص المعلومات عن احتياجات السوق وتفضيلات المستهلكين.
- **نقص العمالة المدربة:** مما يؤثر بشكل واضح على أداء المشروعات الصغيرة بحكم كونها مشروعات كثيفة العمل، كما أن توفير هذا التدريب داخل المشروعات يمثل تكلفة إضافية على أصحاب المشروعات.

❖ خامسًا: الجهود المصرية بشأن تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أدركت مصر أنه مع زيادة التعداد السكاني، لا بد أن تزيد معدلات الفقر والبطالة، نظرًا لمحدودية الموارد المتاحة، ومن ثم، فسيشكل هذا عبئًا كبيرًا على اقتصادها، ما دفعها إلى تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمه، لأنه سيحد من هذه المعدلات السلبية، عن طريق توظيف الأيدي العاملة، الذي يُعد بمثابة سلاحًا مزدوجًا، إذ سوف يساهم في تراجع نسب البطالة، كما أنه سيزيد من معدلات التنمية التي بدورها تقضي على الفقر.

1. جهود تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تقوم منظومة تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على عدد من المحاور، وهي:

- **المحور الأول:** هو «رعاية وإرشاد» أصحاب الأفكار الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة: ينطلق من وجود «جهاز حاضن للأفكار الخاصة بالشباب» يوفر لصاحب المشروع خدمات، مثل الحصول على التصاريح من كل الجهات، ويقدم له المعلومات الداعمة لأفكاره، ويعاونه على إعداد دراسات الجدوي، واختيار الموقع، وكل ما من شأنه المعاونة الجادة حتى يقام المشروع ويبدأ فى الإنتاج.
- **المحور الثاني:** يتعلق بتحفيز أصحاب تلك المشروعات: وهنا يأتي دور الدولة، حيث توفر الدولة لصاحب المشروع «حافزًا ماديًا». فمن يخلق أكبر عددًا من فرص العمل، أو يقيم مشروعه فى منطقة محببة تخطيطيًا، أو يكون انتاج مشروعه للتصدير سيحصل على أكبر قيمة للحافز، وليكن هذا الحافز نسبة تتراوح ما بين 10% و 30% من التكلفة الاستثمارية لكل مشروع، كما أنه أقصى قيمة للدعم المادى الممكن أن تقدمه الدولة لخمسة آلاف مشروع سنويًا تبلغ متوسط تكلفة الواحد منها 250 الف جنيه هو 375 مليون جنيه ترصد سنويًا فى موازنة الدولة.
- **المحور الثالث:** يرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية: حيث أن تنظيم المؤسسات الصغرى والمتوسطة يستلزم أن تتوسع الدولة فى إنشاء «الحاضنات الصناعية العادية والمميزة» المستوعبة للمشروعات المطلوبة فى المحافظات والمدن التى تتصف بارتفاع معدلات البطالة، وذلك خارج الرقعة الزراعية،

وسيساعد ذلك على خفض تكلفة كل مشروع جديد لعدم الحاجة للحصول على الارض، ولعدم الحاجة للحصول على تراخيص بناء وتقديم طلبات للحصول على الكهرباء والمياه، إلا أن هذه الأمور غير يسيرة لكثير من منشآت الاعمال الصغيرة.

- **المحور الرابع: يتعلق بالجوانب التمويلية،** حيث تكمن المشكلة في توفير التمويل، وتكلفته، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، ونقص العملة الأجنبية، فضلاً عن مشكلة الضمانات العينية، التي تطلبها الجهات المصرفية الممولة، خصوصاً من الشباب، ولذلك تعمل الدولة على زيادة الاستثمارات، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، لزيادة إسهاماته التمويلية، مع تقديم التسهيلات المناسبة، خاصة للشباب غير العامل.

ولعل أبرز الإجراءات التي نفذتها الدولة، تتمثل في:

- إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- أنشأتها الدولة في 2017/4/24، بحيث يكون تابعاً لوزير الصناعة والتجارة الخارجية، ويكون هو الجهة المعنية بتنمية تلك المشروعات، من خلال تطوير السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بهم، ويأتي ذلك في إطار اهتمام الحكومة بوضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها، والعمل على نشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والابتكار.
- قام الجهاز بضخ 16.7 مليار جنيه لتمويل هذا القطاع منذ 2014 حتى 2018، وهو ما يوازي حوالي 50% من إجمالي التمويل الذي قدمه الجهاز طوال فترة عمله، وكذلك ضخ تمويل قدره 8,2 مليار جنيه خلال النصف الأول من عام 2019، كما قدم الجهاز قروضاً لتمويل المشروعات الصغيرة بقيمة 2.5 مليار جنية في 2018.
- في 2020، قام الجهاز بترشيح عدد 84 مشروعاً للحصول على فرص تصديرية من خلال نقطة التجارة الدولية، كما ساهم الجهاز في إبرام صفقات تكامل بين المشروعات بلغ عددها 154 صفقة بقيمة 16.5 مليون جنية.
- **دشن الجهاز منصة المشروعات الصغيرة، بالتعاون مع شركة تشغيل المنشآت المالية E-Finance ،** وهي موقع إلكتروني تفاعلي على شبكة الإنترنت يتيح كل المعلومات والخدمات والمبادرات المقدمة من الجهات والمؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص إلى أصحاب المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال والشركات الناشئة، وتهدف المنصة إلى دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي عبر شبكة المعلومات الدولية و الخدمات التي تقدمها، من خلال الآتي:

- تقديم كل المعلومات اللازمة لبدء المشروعات أو تطويرها بشكل مبسط.
 - تحتوي المنصة على كل الخدمات التمويلية والتدريبية والفنية والتسويقية، التي تقدمها مختلف الجهات المهتمة بقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، كما تتضمن احتياجات رواد الأعمال من معلومات عن مقدمي الخدمات، والإرشاد والتوجيه في مجال ريادة الأعمال.
 - تقدم المنصة خدمات إعداد خطط العمل ودراسات الجدوى وأدوات التمويل المناسبة لها.
 - تتيح منصة المشروعات الصغيرة، موادًا تعليمية حول "كيف تبدأ وتخطط وتنمي مشروعك"، والبرامج والمشروعات القومية والمبادرات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- وقد أظهرت نتائج أعمال جهاز المشروعات في الفترة من 1 يونيو 2014، وحتى 30 سبتمبر 2020، أنه قد تم ضخ إجمالي تمويل خلال هذه الفترة بلغ 31،1 مليار جنيه من إجمالي التمويل البالغ قدره 53،8 مليار جنيه، تتضمن قروضا لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية بإجمالي تمويل 28،8 مليار جنيه والذي يمثل نسبة 60% من إجمالي التمويل البالغ قدره 47،6 مليار جنيه، كما مولت مليوناً و321 ألفاً و783 مشروعاً، ووفرت مليوناً و936 ألفاً و103 فرص عمل، فضلاً عن منح إجمالي تمويل 2،3 مليار جنيه والذي يمثل 37% من إجمالي التمويل البالغ 6،2 مليار جنيه لمشروعات البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب. لتلك المشروعات.
- في الفترة من يناير حتى سبتمبر لعام 2021، نجح جهاز تنمية المشروعات في تمويل ما يزيد على 24 ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر في مختلف القطاعات التجارية والخدمية والصناعية، بإجمالي بلغ 648.4 مليون جنيه في القرى المستهدفة من المبادرة، مما أتاح الآلاف من فرص العمل للمواطنين بالقرى والمراكز المستهدفة.
- وعلى مدار الـ 7 سنوات الماضية، أي في الفترة من يوليو 2014 وحتى سبتمبر 2021، فقد وصل حجم تمويل جهاز تنمية المشروعات إلى حوالي 35 مليار جنيه، منها 18.8 مليار جنيه للمشروعات الصغيرة، و16.2 مليار جنيه للمشروعات متناهية الصغر، وذلك بحسب البيانات الرسمية الصادرة عنه.
- وعلى صعيد استراتيجية دعم المرأة المصرية، فإن الجهاز يهتم بمشروعات المرأة، وتطوير قدراتها، وتنفيذ برامج تدريبية لتنمية مهاراتها، حيث قام بضخ إجمالي قدره 10.4 مليار جنيه لمشروعات المرأة، تم من خلالها تمويل 675 ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر بمختلف المحافظات.
- وبلغ عدد المستفيدين من خدمات تمويل المشروعات متناهية الصغر نحو 3.3 مليون مستفيد، وبواقع محطة تمويل قدرها نحو 21.7 مليار جنيه، بلغت حصة المرأة منهم نحو 62%، وبواقع 2 مليون مستفيد، كما بلغت حصة الشباب من الجنسين والمستفيدين من خدمات النشاط نحو 63%، بنهاية مايو 2021.

كما تم تدريب 51.9 ألف متدرب ومتدربة، وتلقى نحو 1594 مشروعًا التدريب على التسويق والتصدير، بينما قام الجهاز بتنظيم 1019 معرضًا، وصل إجمالي العارضين بها إلى 22.3 ألف عارض حققوا مبيعات وتعاقبات، بقيمة 515.9 مليون جنيه، وتم إبرام 1697 صفقة تكاملية بين المشروعات، بقيمة 133.4 مليون جنيه، بالإضافة إلى قيد 19 ألف عميل من مختلف المحافظات بسجل الموردين، بقيمة مناقصات تبلغ نحو مليار جنيه، فضلاً عن ترشيح 702 مشروع للحصول على فرص تصديرية من خلال نقطة التجارة الدولية، وذلك حتى نهاية مايو 2022.

- مشاركة الوزارات والهيئات المصرية لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

• الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: من خلال تعزيز مناخ الاستثمار، وتسهيل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء نافذة واحدة توفر مجموعة واسعة من الخدمات للشركات الناشئة. وقد أعلن رئيس الهيئة محمد عبد الوهاب، عن التنسيق مع جهات الولاية لتحديث خريطة مصر الاستثمارية، بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتضم نحو 3000 فرصة. كما أنه، وفقاً لرئيس الهيئة، تم البدء في إنشاء ثلاثة مناطق استثمارية خلال عام 2019، التي أنشئت في فترات سابقة، وتم التركيز على أن تكون كل منطقة متخصصة في أحد مجالات الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والمناطق الثلاث تقع في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية (صناعات الألومنيوم والصناعات الهندسية)، ومركز الصف بمحافظة الجيزة (صناعات الفخار)، ومدينة بنها بمحافظة القليوبية (الصناعات الغذائية)، بمساحات تبدأ من 30 متر مربع، بتسهيلات وحوافز كبيرة.

وتم توقيع بروتوكولي تعاون لتوفير تمويل للمستثمرين من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبنك الأهلي المصري، بالإضافة إلى قيام الهيئة بتسهيل إجراءات إصدار الموافقات والتراخيص والتدريب.

فيما أسست الهيئة مركز فكرتك شركتك لريادة الأعمال، الذي يوفر حزم متكاملة من الدعم للمستثمرين الصغار، ورواد الأعمال في جميع مراحل تأسيس مشاريعهم، بدءاً من مرحلة الفكرة، مروراً بمرحلة التخطيط للموارد المالية، وصولاً إلى مراحل التأسيس وتحقيق النمو والتوسع، فضلاً عن توفير آليات الدعم والتمويل لتمكينهم من تحويل أفكارهم الابتكارية، التي تشكل فرصاً استثمارية حقيقية إلى شركات ناشئة متطورة.

- **هيئة التنمية الصناعية:** من خلال المساعدة والتوجيه فيما يتعلق بإجراءات التأسيس، وخطط التسجيل المتاحة للمستثمرين في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية. وقد طرحت الهيئة 1000 وحدة صناعية، بـ 3 مجمعات جديدة بمحافظة أسيوط، وقنا، وأسوان، كما طرحت وحدات المرحلة الثانية من مجمعات الغربية، والبحر الأحمر، وبنى سويف، والمنيا، وسوهاج، والأقصر، بتخفيض أسعار الوحدات بنسبة 40% عن تكلفتها الفعلية بمحافظة الصعيد، ما يؤكد حرص الدولة على الارتقاء بالتنمية الصناعية بجنوب مصر. وفي إطار المبادرة الرئاسية لدعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر "مصنعك جاهز بالتراخيص"، من خلال إنشاء وحدات صناعية جاهزة للمستثمر الصغير، لتشجيع الاستثمار الصناعي، وتطوير المنتج المحلي، وتوفير فرص العمل للشباب، وقّع رئيس الهيئة المهندس مجدي غازي، ورئيس البنك المصري لتنمية الصادرات ميرفت سلطان، بروتوكول تعاون يهدف إلى توفير التيسيرات التمويلية والائتمانية اللازمة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، عبر توفير نظام سداد ميسر لثمن الوحدة الصناعية، تفعيلًا لاستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتيسير إجراءات التخصيص والتراخيص للوحدات الصناعية، وإزالة المعوقات التي تواجه المستثمر، فضلًا عن الرغبة المشتركة بين الهيئة وبنك تنمية الصادرات لتنمية الاستثمار الصناعي في مصر، ودعم قطاع الصناعات الصغيرة. وبموجب البروتوكول، يقوم البنك بتقديم الخدمات التمويلية بعائد مخفض بغرض تخصيص الوحدات الصناعية للمستثمرين تصل إلى 100% من القيمة الاجمالية لثمن الوحدة، بفترات سداد أقساط تصل إلى 10 سنوات، بفائدة متناقصة قد تصل إلى 5%.
- وفي سياق متصل، تم الإعلان عن مجعمرغم 2 والغردقة، فضلًا عن 4 مجمعات سبق طرحهم كمرحلة أولى، وهم مجمع مدينة السادات للصناعات الغذائية والدوائية والهندسية، ومجمع بدر للصناعات النسيجية، ومجمع منطقة الرسوة جنوب بورسعيد، الذي يخصص لأنشطة صناعية متعددة، ومجمع مرغم 1 للصناعات البلاستيكية.
- تم الانتهاء من إنشاء مجمع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة "هو" الصناعية بمدينة نجع حمادي، ويضم 420 وحدة صناعية، منها 322 وحدة، بمساحة 216 متر مربع للوحدة، و86 وحدة بمساحة 432 متر مربع، و12 وحدة بمساحة 540 متر مربع، والجدير بالذكر، أن هذا المجمع مخصص بالكامل للأنشطة الهندسية.
- **هيئة الرقابة المالية المصرية:** من خلال ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال تأسيس شركات التمويل الأصغر التي تقدم منتجات وخدمات إلى القطاع، وتستهدف الهيئة الاستمرار في توسيع

قاعدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر خلال الفترة "2022-2026"، ومضاعفة أعداد المستفيدين من حوالي 3.5 مليون مستفيد ليصل إلى 4.5 مليون مستفيد بحلول عام 2026، بجانب زيادة حجم التمويل متناهي الصغر الممنوح من الجهات من 27 مليار جنيه بنهاية عام 2021 إلى 50 مليار جنيه بنهاية عام 2026.

• **البنك المركزي المصري:** من خلال خلق حوافز للبنوك لإقراض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فقد استطاع رفع حجم محفظة تمويلات هذه المشروعات بالبنوك إلى 316 مليار جنيه في الفترة من ديسمبر 2015 حتى ديسمبر 2021، علمًا بأن القطاع الخدمي يستحوذ على النسبة الأكبر، بنسبة 35%، يليه القطاع الصناعي بنسبة 28%.

كما قدّم 111 ألف خدمة لعملاء مراكز خدمات تطوير الأعمال، مثل تيسير الحصول على التمويل - التحليل المالي - تيسير الحصول على تراخيص في الفترة من يوليو 2019 وحتى يناير 2022. بالإضافة إلى تدشين عدة مبادرات لدعم هذه المشروعات، منها زيادة نسبة إلزام البنوك بتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة تتراوح ما بين 20% لـ 25% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية، وتخصيص 10% كحد أدنى للشركات الصغيرة، خلال عامين تنتهي في ديسمبر 2022، وهو ما ساعد في زيادة حجم تمويلات البنوك لهذه المشروعات. ووفقًا لرئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد بنوك مصر محمد العنتبلي، فإن إجمالي حجم محفظة تمويلات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومنتاهية الصغر بالبنوك العاملة بالسوق المصرية قد تجاوزت 400 مليار جنيه بنهاية عام 2021.

فيما أصدر البنك المركزي ضمانات لشركة ضمان مخاطر الائتمان، بقيمة 2 مليار جنيه، والتي ستمكن الشركة من إصدار ضمانات للبنوك بنحو 20 مليار جنيه مخصصة لشريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على القطاع الصناعي الزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة وتكنولوجيا المعلومات، بما يساهم في توسع البنوك في تمويل تلك المشروعات.

وكذلك مبادرة 5% لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة "مشروعك" (باستثناء النشاط التجاري)، التي تستهدف القطاعات الاقتصادية الهامة، وبالأخص الشركات والمنشآت الصناعية والمنتجة للمكونات الوسيطة للصناعة أو لإحلال الواردات، بالإضافة إلى الأنشطة ذات الكثافة العمالية، والتي نعتت 2000 مشروع صغير ومتوسط، خلال شهر ديسمبر 2021، في مختلف المحافظات، بإجمالي قروض تصل إلى 400 مليون جنيه، وساهم في توفير 20 ألف فرصة عمل للشباب، كما ساهمت المبادرة، خلال شهر يونيو 2022، في تنفيذ 3700 مشروع صغير ومتوسط في جميع المحافظات، بقروض تقترب من

600 مليون جنيه، وتوفير أكثر من 14 ألف فرصة عمل للشباب، ويبلغ إجمالي عدد المشروعات التي تدخل ضمن مبادرة "مشروعك"، نحو 200 ألف مشروع، بحجم تمويل تجاوز 258 مليار جنيه، ووفرت فرص عمل لـ 2 مليون شخص.

ورغم إصدار رئاسة مجلس الوزراء، قرارًا بنقل دعم 5 مبادرات ذات فائدة منخفضة من البنك المركزي إلى 3 جهات حكومية، وهي وزارتا المالية، والإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، وصندوق دعم السياحة والآثار (أو وزارة السياحة والآثار)، وهو ما يُعد أحد مطالب صندوق النقد الدولي لتخفيف العبء عن موازنة البنك المركزي، إلا أن القرار لم يشمل مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات العائد المدعم 5% سنويًا.

وبجانب ما سبق، أطلق البنك المركزي مبادرة 7% للتمويل متوسط وطويل الأجل حتى 10 سنوات لشراء آلات ومعدات وخطوط إنتاج للشركات والمنشآت المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي، والزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة، وبتدقيق أقصى 20 مليون جنيه للتعديل الواحد، فضلًا عن مبادرة 8% المشروعات المتوسطة والكبرى لتمويل الشركات العاملة في كل من القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات وغيرها، التي يبلغ حجم إيراداتها السنوي 50 مليون جنيه فأكثر، إلا أنه تم إلغاء هذه المبادرة، مع إبقاء المبادرات الأخرى الداعمة للمشروعات الصغيرة.

واستكمالًا لمبادرات البنك المركزي، فإن هناك مبادرة رواد النيل، التي تشمل 6 حاضنات أعمال في قطاعات مختلفة، مثل الأثاث، والتعبئة والتغليف، ومواد البناء، و32 مركز خدمات تطوير الأعمال في 17 محافظة لدعم الابتكار والتنافسية، وذلك بالشراكة مع جامعة النيل لمدة خمس سنوات، ويقوم من خلالها البنك المركزي بتقديم خدمات تطوير الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها المختلفة، بدءًا من الفكرة حتى النمو، إضافة إلى تشجيع الشباب على تبني ثقافة ريادة الأعمال وبناء مشروعات ناجحة، ويهدف البنك المركزي من خلال هذه المبادرة إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال والمعارف المتعلقة بها لدعم الشباب.

- **دليل أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**، الذي أصدره وزارة المالية، لزيادة أرباحهم واستغلال المزايا الممنوحة لهم عند تعاقدهم مع الجهات الإدارية، وهو عبارة عن دليل منسق يحتوي على ما يزيد عن 1100 فكرة مشروع في القطاعات الرئيسية الثلاثة (القطاع الصناعي، و قطارة التجارة، وقطاع الخدمات)، إذ يتضمن هذا الدليل المعلومات والإجراءات الأساسية للاشتراك في بعض الفرص التعاقدية، لتلبية احتياجات الجهات العامة من وزارات أو محافظات أو هيئات أو مصالح أو غير ذلك من الجهات، التي يجب على أصحاب تلك المشروعات معرفتها قبل اتخاذ قرار المشاركة،

كما يوضح هذا الدليل المزايا التي منحها قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لتشجيعهم على المشاركة والمنافسة في تلك العقود، بالإضافة إلى القوانين الأخرى ذات الصلة.

- **مبادرة الرئيس السيسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي، مبادرة تخصيص 200 مليار جنيه بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونفذ البنك المركزي المبادرة في يناير 2016 بتوفير 200 مليار جنيه بفائدة 5 % متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة 7% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة 12 % متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، و بلغ إجمالي التمويلات التي ضخها البنك ضمن مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة 70 مليار جنيه لحوالي 62 ألف مشروع.

- **استراتيجية لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية لمصر حتى عام 2020،** التي أصدرتها وزارة الصناعة، والتي شملت 8 برامج فرعية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتحويلها إلى أداة رئيسية لزيادة الناتج الصناعي، وتوفير فرص العمل وزيادة الصادرات. إلى جانب البرنامج التشريعي الخاص بإصدار تشريع جديد لإصدارها، وفي مقدمتها توفير القروض الميسرة، الذي يهدف إلى زيادة التمويل الموجه لهذه المشروعات ليشكل نسبة 20% من إجمالي التمويل المتاح، وزيادة رأس المال للصناديق المتخصصة في دعم هذه المشروعات ليصل إلى مليار جنيه، بحيث يستفيد منها 100 ألف شاب.

- **استراتيجية الهيكلة الشاملة لبورصة الشركات الصغيرة،** وتدشين مؤشة "تميز" لقياس أداء وحركة السوق، التي أعلنتها إدارة البورصة المصرية، واعتمدت لجنة المؤشرات بالبورصة المصرية منهجية هذا مؤشر، الذي يضم عينة من الشركات المدرج لها أوراق مالية بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر تلك الخطوة بمثابة آلية للاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين قدراتها على مستوى الحوكمة، والإفصاح، والشفافية، مما يؤهلها لجذب استثمارات أجنبية ومحلية، وإتاحة فرص استثمار لجموع المستثمرين.

- **إصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية،** ومن أهم مزاياه تطوير طرق الشراء والبيع وأنماط التعاقد لمسايرة التطورات الاقتصادية، وتلبية احتياجات الجهات الإدارية بفاعلية، وتهيئة المناخ للشركات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر للمنافسة فيما يتم طرحه من عمليات التعاقد، كما يهدف القانون إلى توفير

معاملة عادلة للمتعاملين من مجتمع الأعمال مع الجهات الإدارية، وفي ذات الوقت منع ممارسات التواطؤ والاحتيال والفساد والاحتكار، فضلاً عن أنه يجب على الجهة الإدارية إتاحة نسبة لا تقل عن 20% من قيمة احتياجاتها السنوية للتعاقد مع تلك المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

– **إصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم 152 لسنة 2020 ولائحته**

التنفيذية، الذي يقدم عدة حوافز مالية لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، منها:

- الإعفاء من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق، والشهر بالنسبة لعقود تأسيس الشركات والمنشآت، وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن وعقود تسجيل الأراضي.
- خفض الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات اللازمة للتشغيل، بنسبة تتراوح ما بين 2% إلى 5%، بالإضافة إلى تخصيص 40% من المشتريات الحكومية لصالح هذه المشروعات.
- وضع نظام ضريبي مبسط للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث إن قيمة الضريبة السنوية على حجم أعمال المشروع الأقل من 250 ألف جنيه تكون 1000 جنيه، بينما تكون 2500 جنيه على أعمال المشروع التي تتراوح ما بين 250 لـ 500 ألف جنيه، وقد تصل الضريبة السنوية لـ 5 آلاف جنيه بالنسبة للمشروع الذي تتراوح أعماله ما بين 500 ألف لمليون جنيه، و0.5% من حجم الأعمال التي تتراوح ما بين 2 مليون لـ 2 مليون جنيه، و0.75% من حجم الأعمال التي تتراوح ما بين 2 مليون لـ 3 ملايين جنيه، و1% من حجم الأعمال التي تتراوح ما بين 3 ملايين جنيه إلى 10 ملايين جنيه.
- إعطاء أولوية لتخصيص الأراضي الشاغرة المتاحة في المناطق الصناعية والسياحية، والمجمعات العمرانية، وأراضي الاستصلاح الزراعي لهذه المشروعات.
- وجود إجراءات مستحدثة وميسرة بالقانون لتسجيل واستصدار الموافقات وتراخيص التشغيل الخاصة بإقامة المشروعات، بالإضافة إلى توفير آلية محفزة لتوفيق أوضاع المشروعات العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي لتشجيعها للتحويل إلى القطاع الرسمي.

❖ سادساً: التوصيات:

1. ضرورة تقديم المزيد من التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة من خلال القطاع الخاص والبنوك، وتقديم التسهيلات والمزايا الضريبية والجمركية للقطاع الخاص، الذي يتولى أو يساهم في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. تقديم دورات مجانية للشباب حول كيفية بدء المشروع الصغير وأأسسه، مع تدريب ورفع مهارات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجارية.
3. الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره ومراكز التدريب المهني، بما يساهم في الارتقاء بالمستوى المهني للخريجين.
4. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، مثل الجمعيات الاهلية، وجمعيات رجال الأعمال، وتوفير التمويل لها لإعادة إقراضها، في ظل ما لديها من خبرة في التعامل مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بأساليب غير تقليدية.
5. التزام المشروعات التي تحصل على مناقصات حكومية، بأن يكون هناك نسبة في المدخلات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
6. توفير سبل الدعم اللازم لتيسير البيئة الداعمة للمشروعات الابتكارية والريادية، ووضع معايير ومؤشرات محددة، ومتابعة أداء تلك المشروعات وتقييمه، بهدف الوصول إلى قياس المردود منها على التنمية الاقتصادية المستدامة، وبما يساهم في التغيير الإيجابي للأنماط الثقافية الداعمة لثقافة العمل الحر.
7. خلق قاعدة عريضة من رواد الأعمال والمبتكرين، وتهيئة البيئة الحاضنة لهم ولمشروعاتهم الابتكارية، سواء من خلال الدعم الفني أو المالي، الحكومي المباشر أو من خلال القطاع الخاص والأكاديمي أو منظمات المجتمع المدني، مع تأكيد أهمية تنسيق تلك الجهود وتشابكها.
8. هناك حاجة ماسة لتضافر جهود الجهات المعنية كافة، الحكومية والخاصة، والتنسيق المستمر بين مختلف اللاعبين الرئيسيين؛ لتحقيق التعاون المثمر والبناء بين الجهات الداعمة لبيئات الأعمال والشركات الناشئة، للوصول إلى المستهدفات الآتية، على سبيل المثال:
 - رفع التنافسية لقطاع ريادة الأعمال، وإسهام الشركات الناشئة الاقتصادي، وقياس المردود على التنمية.
 - تنظيم العلاقة بين الجهات الداعمة، وطرح حلول لأهم التحديات التي تواجه الاقتصاد القومي في الدول العربية، وترجمتها إلى فرص للشركات الريادية والناشئة، والترابط بين مختلف الجهات.
 - توطين التنمية وتعميق سلاسل القيمة القائمة على الابتكار، بما ينعكس على جذب استثمارات محلية وأجنبية، وفتح أسواق جديدة.

الخاتمة:

لقد أولت الحكومة المصرية أهمية كبيرة لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، لما لها من دور اقتصادي مهم في تعزيز التنافسية، وتحسين المؤشرات الاقتصادية، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في مختلف القطاعات، وذلك عملاً بالدستور المصري الراهن الذي ورد به نصاً، استأثر به عن سائر الدساتير السابقة، بأن ألزم الدولة بأن تولي اهتماماً خاصاً بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

ولم تغفل رؤية مصر 2030، دعم بيئة الأعمال الريادية واقتصادات المعرفة والتنافسية المتنوعة، بما يعود بالإيجاب على القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، والانتقال بمراحلها لمستويات متقدمة من البحوث والتطوير القائم على الابتكار، ومن ثم بالنمو المستدام لتلك القطاعات.

ويأتي استهداف اقتصاد معرفي تنافسي متنوع، كأحد الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر 2030 في سياق متصل مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، ويؤكد تكامل الرؤية المصرية للتنمية المستدامة مع المنظور الأممي لها، وكذا من أجندة أفريقيا 2063 "أفريقيا مزدهرة تركز على النمو الشامل، والتنمية المستدامة".

ونتيجة لهذا الاهتمام، احتلت مصر المرتبة الأولى من حيث عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بعدد 2454 ألف منشأة، تليها السعودية ثم تونس، فضلاً عن تحقيق هذه المشروعات في مصر أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، على مستوى المنطقة العربية.